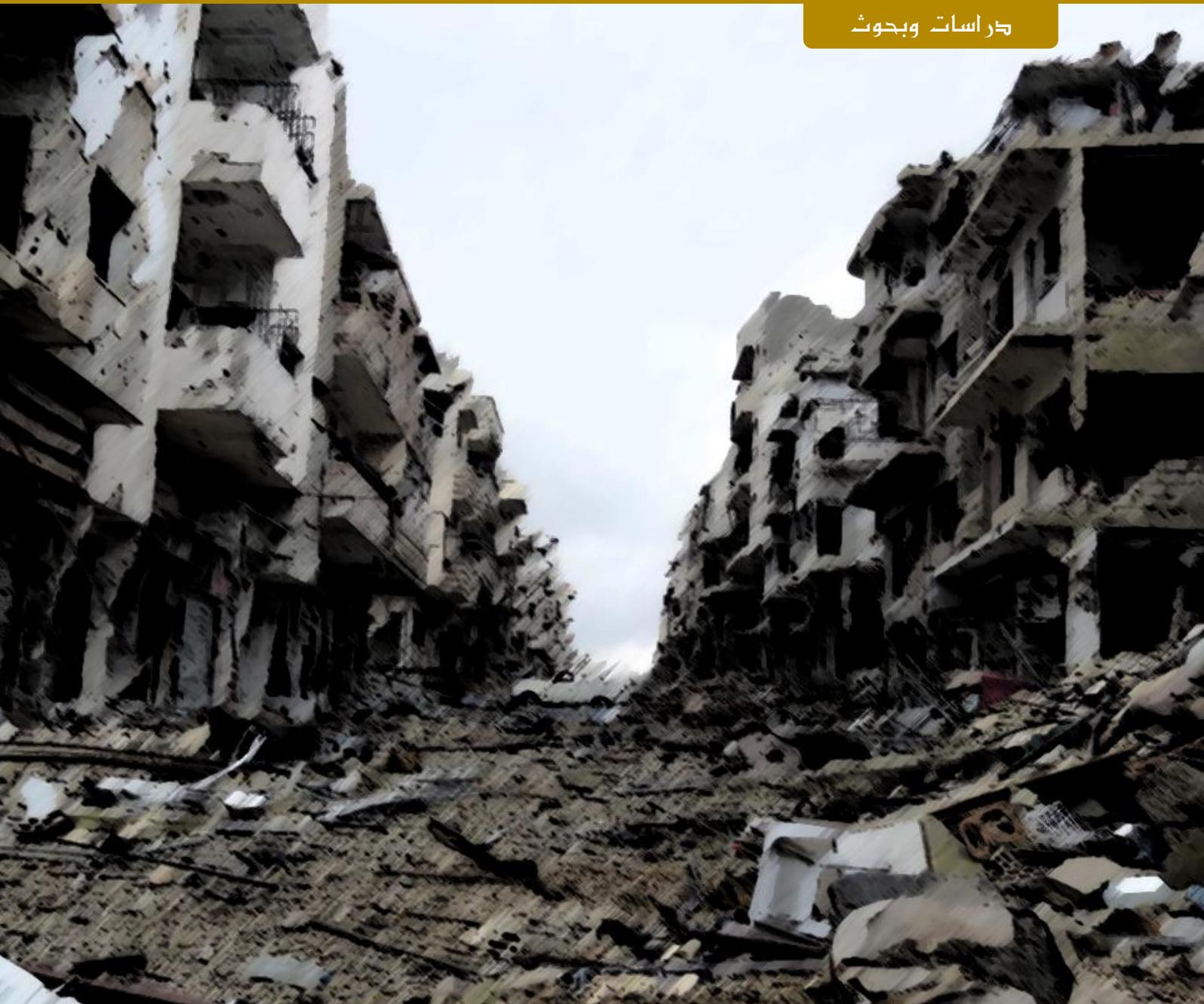




إعادة الإعمار أم إعادة تأهيل النظام؟

التنافس الروسي-الإيراني على عقود تطوير البنى التحتية
في سوريا خلال الفترة (يونيو - سبتمبر 2017)

دراسات وبحوث



أوهام الاستقرار والبيئة الطاردة

تشهد سوريا خلال الأشهر الثلاثة الماضية تنافساً بين روسيا وإيران للاستحواذ على مشاريع إعادة إعمار سوريا، وتحقيق إستراتيجيات التوسع ومد النفوذ عبر بوابة الاقتصاد.

وفي ظل الحديث عن إمكانية التوصل إلى صفقة كبيرة لإنهاء الأزمة السورية، بات موضوع إعادة الإعمار أحد أبرز الملفات التي يتم تداولها في دمشق، حيث يسود الاعتقاد لدى النخب الاقتصادية المقربة من النظام بإمكانية تدشين أعمال تجارية وإبرام عقود إعمار ضخمة في ظل صفقة انتقال سياسي وشيك.

وتعززت هذه الانطباعات في أعقاب طرد تنظيمي "داعش" و"القاعدة" من الحدود السورية-اللبنانية من جهة، والتوصل لاتفاقية خفض التصعيد في الجنوب بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والأردن وحلفائهما من جهة ثانية.

وتحركت بعض الدول المجاورة للاستفادة من مشاريع إعادة الإعمار المستقبلية؛ ففي شهر يوليو الماضي أقام الأردن معرضاً حول إعادة الإعمار والتنمية في سوريا مع توارد أخبار حول اقتراب افتتاح معبر نصيب، وفي أغسطس زار وزيراً الزراعة والصناعة اللبنانية دمشق لمناقشة إعادة العلاقات التجارية بين البلدين، كما دار الحديث في لبنان عن إمكانية إعادة افتتاح شبكة القطار التي تصل طرابلس بحمص.

وتزامنت تلك التطورات مع إعادة فتح معرض دمشق الدولي لأول مرة منذ ست سنوات، بمشاركة ثلاثة وعشرين دولة، وعدد أكبر من الشركات الخاصة من أكثر من عشرين دولة أخرى، بما فيها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، حيث تتطلع بعض الدول الغربية لإعادة التداول التجاري مع دمشق عبر بوابة النظام، فقد أشار تقرير نشره موقع "نيوز ديبيلي" (18 سبتمبر 2017) إلى أن بعض الدول الأوروبية أعادت فتح قنوات اتصالاتها مع النظام خلال الأشهر الماضية، وعبر بعضهم عن الرغبة في إعادة فتح سفاراتهم في المرحلة المقبلة.

إلا أن الواقع على الأرض يتنافى بصورة كاملة مع الصورة المشرفة التي يرغب النظام برسمها، حيث تسود الفوضى مناطق سيطرته، وينتشر الفساد والابتزاز والتحرش، في حين تهيمن طبقة من تجار الحروب الذين يسهمون في تعزيز ظاهرة "اقتصاد الظل" الذي لا يسهم في الاقتصاد الوطني بشئ، بل يسعى المهيمون عليه إلى الاستحواذ على الامتيازات بعد انتهاء الحرب، سواء من خلال السوق السوداء أو من خلال الأرباح التي يجنونها من خلال الابتزاز في نقاط التفتيش، وفرض الضرائب غير القانونية على المواطنين، والسرقة والنهب التي تمارسها مختلف الميليشيات.

وتحدث التقرير عن قيام ميلشيات النظام في حلب الشرقية بمهاجمة المدنيين وإجبار أصحاب المحال التجارية على دفع إتاوات للسماح لهم بالعبور من حواجز النظام، حيث

يعتمد النظام على الميليشيات للعمل كقوات أمن في الأحياء الواقعة تحت سيطرته، وفي المقابل، يغض الطرف عن عمليات النهب والفساد الذي تمارسه هذه الميليشيات.

ونتيجة لاستشراء القمع والفساد، فقد ارتفع التضخم بنسبة 700% على مدى السنوات الستة الماضية، حيث تشير بيانات إدارة الإحصاء السورية (يوليو 2017) إلى زيادة أسعار المواد الأساسية ما بين 2011 و2016 بصورة مخيفة، إذ تضاعفت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية إلى 769%، وزادت أسعار الخضراوات والبقوليات بنحو 649%، وارتفعت قيمة الملابس إلى 733%، وبلغت نسبة الزيادة في أسعار الكهرباء والغاز ووقود التدفئة 618%، في حين زادت أسعار الرعاية الصحية 481%.

ونج عن ذلك التدهور المضطرب؛ تلاشي الطبقة الوسطى، وتدهور القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، في حين تم الزج بفتة الشباب في جيش النظام أو في إحدى الميليشيات المحلية، بينما انخرط نظراؤهم في المناطق الخاضعة للمعارضة إلى الفصائل أو آثروا اللجوء إلى الخارج تجنباً لويلات الحرب.

ووفقاً للتقرير نفسه فإن النظام قد تعامل مع المخاوف الأمنية والاقتصادية كمن يكس أوساخه ويضعها تحت السجادة، مفضلاً التركيز على إنجازاته العسكرية وعلاقاته مع الحكومات الأجنبية بدلاً من معالجة الأزمة الاقتصادية المستحكمة، حيث ينصب الحديث على تعزيز الاستثمارات الأجنبية عبر إقامة مشاريع إنشائية تهدف إلى جلب النفع للطبقة الثرية والشركاء الخارجيين فقط.

محاولات النظام احتكار إعادة الإعمار عبر "اقتصاد الظل"

ولضمان احتكار النظام عقود إعادة الإعمار؛ بادر بشار الأسد إلى اتخاذ العديد من الإجراءات القانونية، أبرزها إصدار المرسوم الرئاسي (19) الذي سمح بإنشاء شركات سورية قابضة مساهمة مغلقة خاصة بهدف إدارة واستثمار القطاعات الاستثنائية، كما أصدر النظام قانون "الشراكة بين القطاع الخاص والعام" سمح بموجبه للشركات الخاصة عقد صفقات مع الدولة لإدارة أصولها، مما أتاح لرجال الأعمال المرتبطين بالنظام فرصة إبرام صفقات عقارية مع السلطة التي بادرت إلى مصادرة أراضٍ شاسعة وفق المرسوم (66)، الذي يسمح للدولة بتطوير مناطق السكن غير المرخص والأحياء الفقيرة "العشوائيات".

وتتحدث مصادر محلية عن قيام النظام بمصادرة أراضٍ شاسعة تقع شرق المزة، ومن ثم بيعها للشركات الخاصة لبناء مجمعات سكنية فخمة، في حين ذهبت معظم أراضي بساين المزة المصادرة لشركة "دمشق الشام القابضة"، وهي شركة خاصة تابعة لمحافظة دمشق.

وفي شهر أغسطس أعلنت مجموعة "أمان" التي يملكها رجل الأعمال سامر فوز عن إنشاء شركة "أمان دمشق" برأس مال قدره 18.9 مليون دولار لبناء عدة أبراج، حيث يرغب كبار الممولين بمنع الشركات الصغيرة ورجال الأعمال والصناعيين خارج إطار النخبة المقربة من النظام من المشاركة في عقود إعادة الإعمار.

ويعتبر رامي مخلوف أحد أبرز المستفيدين من قرار وزارة الداخلية وحماية المستهلك (28 سبتمبر 2017) بتأسيس شركة "المدينة للتطوير العقاري" في ريف دمشق، برأسمال قدره 100 مليون ليرة، علماً بأن ملكية الشركة تعود إلى كل من: "شركة بيشاور للاستثمار" بنسبة 40%، وشركة "راماك للمشاريع التنموية والإنسانية محدودة المسؤولية" بنسبة 35%، وشركة "مجموعة راماك الاستثمارية محدودة المسؤولية" بنسبة 25%، علماً بأن الشركتين الأخيرتين تعود ملكيتهما إلى رامي.

وكانت وزارة الاقتصاد قد صادقت على تأسيس شركة "راماك" للمشاريع التنموية عام 2011 برأس مال قدره 500 مليون ليرة، وذلك بهدف: ممارسة التطوير والاستثمار العقاري، وإقامة المشاريع العقارية، وتنفيذ المشاريع الاجتماعية، وتعود ملكية هذه الشركة بالكامل لرامي مخلوف الذي يملك كذلك: شركة "سيرياتيل"، وجمعية "البستان"، إضافة إلى وسائل إعلام متنوعة موالية للنظام.

وترى دراسة رديفة (13 سبتمبر 2017) أن مشاريع الإعمار المقبلة تهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1- توطيد السلطة السياسية والاقتصادية داخل دائرة ضيقة من النخب السورية المرتبطة بأسرة الأسد الحاكمة.

2- إخماد المعارضة في المناطق التي كانت تخضع لهم قبل عام 2011.

3- تطوير نموذج للخصخصة يمكن من خلاله تمويل إعادة الإعمار على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ولتحقيق ذلك فإن شركة "دمشق الشام المساهمة القابضة" التي يرأسها محافظ دمشق بنفسه تتولى تمويل مشروع تطوير "بساتين المزة" الضخم والذي تبلغ مساحته 2,15 مليون متر مربع، ويشمل بناء 12 ألف وحدة سكنية تتسع لنحو 60 ألف نسمة.

وفي مارس 2017، أنشأت بلدية حمص شركتها القابضة الخاصة للتعامل مع المشاريع العقارية لإعادة بناء حي بابا عمرو؛ ومن المتوقع أن توفر خطة إعادة الإعمار 465 قطعة أرض خاصة للسكن.

إلا أن النظام يجد نفسه مضطراً لمشاركة شركات أجنبية كبرى لتغطية عجز السيولة الذي تعاني مصارفه منها، إذ إن تكلفة إعادة الإعمار في سوريا تصل إلى 350 مليار دولار وهو

مبلغ لا يقلّ للبنوك السورية الأربعة عشر به حيث لا يتجاوز مجموع ما تملكه 3,5 مليار دولار فقط، ولذلك فإنه من الضروري إدراج الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشاريع الإعمار الكبرى، مما سيعزز من عملية الخصخصة.

التنافس الروسي-الإيراني على عقود إعادة الإعمار

على إثر استضافة الحكومة الصينية "المعرض التجاري الأول لمشاريع إعادة الإعمار السوري"، والتي أعلنت خلالها مجموعة أعمال صينية-عربية التزاماً مالياً بقيمة مليار دولار؛ أعلنت روسيا (2 أكتوبر 2017) الاقتراب من انتهاء بناء أكبر مطحنة دقيق في محافظة حمص وسط سوريا، حيث أكد مدير المشروع، محمد مازوكبازوف أن إطلاق المطحنة سيكون قبل نهاية العام الجاري، والتي تبلغ قدرتها الإنتاجية حوالي 600 طن من الحبوب يومياً.

وكانت شركة "سوفوكريم" الروسية قد أكدت أنها بصدد بناء أربع مطاحن للحبوب في محافظة حمص بتكلفة 70 مليون يورو ستغطيها الحكومة بالكامل، كما تم إبرام عقد مع موسكو لشراء ثلاثة ملايين طن من القمح من روسيا.

ولتحقيق التوازن مع طهران؛ أعلن مدير الشركة العامة للمطاحن، زياد بلة، عن إبرام صفقة مع إيران لبناء وتجهيز خمس مطاحن في عدة محافظات.

وفي قطاع بناء وإعادة تأهيل البنى التحتية؛ تم الإعلان عن إبرام عقود مع شركات إيرانية لبناء وإعادة تأهيل البنى التحتية الكهربائية في دمشق وديرالزور، وفي الوقت نفسه حصلت طهران على عقود لتزويد حلب بالكهرباء وبناء محطة لتوليد الكهرباء في محافظة اللاذقية، وإعادة تأهيل 55 مدرسة في محافظة حلب.

مما دفع موسكو للإعلان عن إرسال أربعة آلاف طن من مواد البناء إلى سوريا، من أجل إعادة إعمار البنى التحتية في المناطق الخاضعة للنظام، وقالت وزارة الدفاع الروسية في بيان لها (13 سبتمبر) إن مواد البناء والمعدات الخاصة ستصل إلى سوريا عبر البحر بعد أن يتم نقلها عن طريق السكك الحديدية إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي، كما أكدت موسكو أنها سترسل 40 وحدة من معدات البناء الثقيلة من الجرافات والحفارات والرافعات، إضافة إلى ألفي طن من الأنابيب المعدنية، ومئات الكيلومترات من الأسلاك الكهربائية والضوئية، ومواد بناء لترميم وبناء المستشفيات والمدارس والمرافق الاجتماعية.

وفي اليوم التالي (14 سبتمبر) تم الإعلان عن منح طهران مشاريع اقتصادية ضخمة بقيمة 130 مليون يورو، شملت حصول شركة "مبنا" الإيرانية على امتيازات في مجال القطاع الكهربائي السوري، في كل من اللاذقية وحلب وحمص وديرالزور والعاصمة دمشق.

وانعكس التنافس الروسي-الإيراني بصورة واضحة في معرض دمشق الدولي، حيث تم الإعلان عن إبرام عقود ضخمة مع شركات روسية لإعادة إعمار منشآت نفطية في سوريا، وإبرام اتفاق تجارة حرة معها في مجال تصدير المنتجات الزراعية لروسيا.

وتم الإعلان في الوقت نفسه عن منح شركات إيرانية ترخيص تشغيل شبكة للهاتف المحمول، في حين أكد مدير تقنيات المصب في معهد أبحاث صناعة البترول الإيراني، أكبر زمانيان، أن إيران تستعد لبناء مصفاة نفطية في حمص بطاقة إنتاجية تقدر بنحو 140 ألف برميل يومياً.

وكشف وزير الأشغال العامة والإسكان، حسين عرنوس (25 سبتمبر)، عن اتفاقيات تعاون كبيرة بين سوريا وإيران في مجالات أبرزها إعادة الإعمار، وأكد عرنوس لقناة "العالم" الإيرانية على دور الشركات الإيرانية في قطاعات النفط والغاز ومشاريع إعادة الإعمار.

وتشير مصادر مطلعة إلى أن إيران تهدف إلى تعزيز هيمنتها في سوريا وتحقيق سياسة التغيير الديمغرافي من خلال عقود إعادة الإعمار، وذلك من خلال توطين عدد كبير من العوائل "الشيعية" في العاصمة ومحيطها، وخاصة في السيدة زينب، وفي دمر غرب دمشق، وفي أحياء دمشق القديمة، فضلاً عن المنطقة الواقعة على الطريق الرئيسي لأوتوستراد المزة، وفي حي القدم، حيث تنفذ شركات إيرانية مشاريع إعادة إعمار تشمل 12 ألف وحدة سكنية، يتم من خلالها توطين المجنسين حديثاً من أصول إيرانية.

وفي حالة أخرى تعمل بلدية حمص على سياسة التغيير الديمغرافي الممنهج عبر مشروع إعادة إعمار بابا عمرو، والذي يتضمن الاستحواذ على 465 قطعة أرض، وتوطين عناصر الميليشيات وعائلاتهم، وتوفير المساحات العامة والمدارس والمستشفيات لهم، بعد خلو الحي من سكانه إثر التدمير الذي تعرض له.

ويبدو أن التنافس المحموم بين كل من روسيا وإيران يخفي خلفه صراعاً على الهيمنة والاستحواذ، حيث ترغب موسكو في دمج برامج إعادة الإعمار مع خطة توسيع نفوذها العسكري والتي تشمل إحكام سيطرتها المطلقة على المطارات العسكرية للنظام، وخاصة في قواعد "الشعيرات" و"التياس" و"كويرس" التي باتت مقاتلاته تخضع لغرفة التحكم في قاعدة "حميميم"، وعزمها على تعزيز البنى التحتية لمنشآتها العسكرية البحرية والجوية في سوريا بهدف تحويلها لقاعدة تواجد طويل الأمد، وذلك بعد مصادقة مجلس الدوما على بقاء القوات الجوية الروسية في سوريا لمدة 49 عاماً مع إمكان تمديدتها 25 عاماً إضافياً.

وفي المقابل تسعى إيران لتأمين مكاسبها العسكرية في سوريا؛ حيث قامت طهران باستئجار مطار عسكري من النظام وسط سوريا لنشر مقاتلاتها في العمق السوري، كما أقامت قاعدة للميليشيات التابعة لها في ميناء طرطوس، وذلك ضمن خطة شاملة

للسيطرة على سلسلة من الأراضي في الشرق الأوسط بهدف إنشاء اتصال إقليمي بحراً وجواً يمتد من طهران شرقاً وصولاً إلى لبنان والمتوسط غرباً.

وتشير المصادر إلى أن القاعدة التي تشيدها إيران في ميناء طرطوس ستكون قادرةً على دعم خمسة آلاف إيراني يُعتقد أنهم مرتزقة من أفغانستان وباكستان يقاتلون تحت راية الحرس الثوري، مما دفع بوزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان للتحذير -عبر صحيفة "كومرسانت" الروسية- مما أسماه "ترسيخ التواجد الإيراني في سورية"، مؤكداً على عمل إيران لإنشاء قاعدة جوية وبحرية ومحاولة نشر 5000 مقاتل شيعي بشكل دائم على الأراضي السورية.

هذا وتسابق طهران الزمن لإحكام سيطرتها في سوريا ولبنان والعراق، مستفيدة من رغبة روسيا عدم الزج بقواتها في سوريا، والانهيال السريع لتنظيم "داعش" لتعزز موطئ قدمها في سوريا.